PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**22-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Petroleum sector aims to attract USD 70 billion in investments by 2022**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**May Refaay**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية لـ « عالم المال »:

قطاع البترول يستهدف جذب ٧٠ مليار دولار استثمار حتى ٢٠٢٢

قال المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية إن قطاع البترول هو المحرك الرئيسى لاقتصاد الدولة.

كشف الملا فى تصريحات خاصة لـ « عالم المال »، عن ملامح خطة الوزارة لتنمية الموارد البترولية خلال الفترة المقبلة وزيادة الاستثمارات فى القطاع مؤكداً أن الحكومة لديها عدة بدائل للتأكيد على تجنب حدوث أزمة فى أسطوانات البوتاجاز الشتاء الحالى ملقياً الضوء على استراتيجية النهوض بالقطاع ودور الوزارة فى زيادة الوعى بترشيد الطاقة.

قال الملا إن مصر نجحت منذ ثورة يونيو فى التوقيع على ٦١ اتفاقية بترولية باستثمارات تتعدى ١٤ مليار دولار لدعم جهود البحث والاستكشاف كما أنها تتمتع باحتمالات بترولية وغازية واعدة فى مناطق مختلفة.

أكد الوزير أن إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى مصر بالقطاع سجلت خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالى ٧.٧ مليار دولار ارتفعت إلى حوالى ٨.٦ مليار دولار فى ٢٠١٥/٢٠١٦ مشيراً إلى أن تدفقات الاستثمارات بقطاع البترول المصرى تسير بصورة طبيعية زرغم التحديات التى تواجه صناعة البترول عالميا.

وأوضح أن خطة الوزارة تتضمن الإجراءات التى تم اتخاذها خلال الفترة الأخيرة ومنها تخفيض مستحقات الشركاء الأجانب المتراكمة إلى النصف خلال العامين الأخيرين وتطوير بنود بعض الاتفاقيات البترولية لتحقيق التوازن ونجحت مصر فى سداد جانب من المستحقات للشركات الأجنبية إذ سجل إجمالى مستحقات الشركات حوالى ٣ مليارات دولار بعد أن كانت ٦.٨ مليار دولار على أن يتم السداد بالكامل نهاية عام ٢٠١٦ كما تم طرح المزايدات العالمية ونجحت مصر فى توقيع ٦٢ اتفاقية جديدة باستثمارات أكثر من ١٤ مليار دولار بالإضافة إلى ١٢ اتفاقية جديدة فى مرحلة إنهاء الإجراءات.

وحول التوقعات بشأن اكتشافات الغاز الجديدة أعلن الوزير أن منطقتى دلتا النيل والبحر المتوسط خصوصا فى المياه العميقة تتميز باحتمالاتها البترولية والغازية الواعدة كشف ظهر الذى حققته شركة إينى الإيطالية فى منطقة امتياز شروق فى البحر المتوسط سيعزز ويحفز من أنشطة البحث والاستكشاف فى هذه المناطق البكر وسيسهم فى تغيير خريطة إنتاج الغاز فى مصر.

أضاف أن الوزارة مستمرة فى سياستها على كل المحاور وأهدافها التى بدأتها قبل ذلك من تنمية مواد بترولية وغاز وطرح مزايدات وتطوير بنية أساسية وتحسين وتطوير التكرير حتى تصبح مصر مركزا إقليميا للطاقة من مواد بترولية أو زيت أو غاز وكذلك إعادة مكانة مصر فى تموين السفن من المازوت.

وتم خلال الفترة الماضية تجاوز أزمة الكهرباء بسبب توفير الغاز المسال المستورد بالتعاون مع وزارة الكهرباء لافتا إلى أنه تم كذلك خفض مديونيات الشركاء الأجانب مما عمل على طمأنة الشريك وتشجيعه على زيادة استثماراته.

قال: سنعمل خلال الفترة المقبلة على تعظيم الناتج المحلى من البترول والثروة المعدنية.

كما تخطط الوزارة لطرح مزايدات فى مجال التنقيب والبحث عن الغاز الطبيعى والبترول طوال العام من خلال الشركة القابضة للغازات الطبيعية إيجاس والهيئة العامة للبترول والشركة القابضة لجنوب الوادى للبترول.

أضاف أن قطاع البترول من أكبر القطاعات المغرضة وجميع البنوك سواء محليا أو عالميا تتعاون مع القطاع لأنه يمتلك منتجا وثروات واحتياطيات تضمن له سداد أقساطه موضحاً أن قطاع البترول لم يخفق حتى الآن فى سداد الأقساط لأى مؤسسات مالية سواء كانت محلية أو عالمية أو إسلامية أو عربية.

وكشف الملا عن ١٨ مشروعا اتفاقية جديدة جارى التصديق عليها بالإضافة إلى ما تحقق موخرا من كشف كبير للغاز الطبيعى فى المياه العميقة بالبحر المتوسط ظهر باحتياطى يقدر بـ ٣٠ تريليون قدم مكعب وسبقه تحقيق ٣ اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعى فى هذه المنطقة أولها كشف أتول والثانى سلامات والثالث نوتس مما يدعم جهود مصر بقوة نحو زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعى خلال المرحلة المقبلة بعد تنمية هذه الاكتشافات ووضعها على خريطة الإنتاج فى الوقت المناسب.

وحول التوسعات الخارجية أوضح الوزير أنه تم موخرا افتتاح المقر الجديد لجمع شركات البترول المصرية فجر وإنبى وجاسكو وبتروجت فى الأردن فشركة فجر داخل الأردن هى المسئولة عن توزيع الغاز الطبيعى لجميع القطاعات الاقتصادية داخل المملكة الأردنية.

وحول موسم الشتاء قال الوزير إن الحكومة لديها عدة بدائل لتجنب حدوث أزمة فى أسطوانات البوتاجاز خلال الشتاء إذ تم توفير عدة موانئ إضافية فى البحر الأحمر بوادى فيران والإسكندرية بميناء الدخيلة لاستيعاب الزيادة فى التعاقدات التى أبرمتها وزارة البترول للعام الحالى مؤكداً أن الوزارة لديها خطة لضمان عدم حدوث أزمة العام الحالى.

كما تم التنسيق مع باقى الوزارات المعنية بالملف لتوفير الاحتياجات اللازمة لاسيما لتشغيل الكهرباء.

أشار إلى عرض ٤ مشروعات قوانين للبحث عن البترول فى أربع مناطق من الجمهورية واستغلالها لشركة جنوب الوادى القابضة للبترول وهذه المناطق تقع فى جنوب خليج السويس وغرب النيل فى منطقة شمال غرب ما بين شركة جنوب الوادى وشركة ترايدنت وشمال مجاويش ما بين جنوب الوادى وشركة كايرون ومنطقتين أخريين فى شمال البركة وجنوبها بين جنوب الوادى وشركتى إى بى آر بحد أدنى من الاستثمارات ٢٢ مليون دولار منها ٢ مليون دولار منح غير مستردة على أن يتم حفر ١١ بئرا وأشار وزير البترول إلى تشجيع الاستثمار فى جنوب الوادى إذ تم البدء فى إجراءات استصدار القوانين.

أوضح الوزير أن منطقة الصحراء الغربية ستظل ركيزة أساسية لتعزيز إنتاج مصر من الزيت الخام إذ تساهم بنحو ٤٨٪ من إجمالى الإنتاج المحلى ويدعمها استمرار توقيع الاتفاقيات البترولية والغازية والمحاور الثانى هو زيادة إنتاج الغاز الطبيعى ضمن جهود مكثفة يبذلها القطاع من الحقول المكتشفة.

وقد أثمر ربط عدد من مشروعات تنمية حقول الغاز فعلياً على الإنتاج وتحقق زيادة الإجمالى المستخرج من الغاز وعلى رأس تلك المشروعات المرحلة التاسعة أ غرب الدلتا بالمياه العميقة ومشروع ديكا بالمياه العميقة أيضا ومشروع حقل غاز دسوق بالدلتا الأرضية بمرحلتيه الأولى والثانية ومشروع كرم والاصطبل بالصحراء الغربية ومشروع تنمية حقل غاز القصر بالصحراء الغربية بالحفاظ على مستويات الإنتاج المحلى التى تمثل ١.٣ مليار قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعى.

وأعلن الملا أن مشروع تنمية حقول الغاز بشمال الإسكندرية وغرب البحر المتوسط بالمياه العميقة هو الأضخم من نوعه فى مجال الغاز الطبيعى ويتم بالتعاون بين قطاع البترول وشركتى بريتش بتروليم وارديليو الألمانية وإينى الإيطالية وسيسهم المشروع بشكل رئيس فى زيادة إنتاج مصر وتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعى اعتباراً من ٢٠١٧.

وأشار إلى أن استراتيجية الوزارة تستهدف جذب ٧٠ مليار دولار استثمارات حتى عام ٢٠٢٢ موزعة ما بين جارية ومخططة حاليا ومطروحة للاستثمار.

وحول المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة قال إن لدى الوزارة خطة لاستيراد الغاز الطبيعى ا لمسال للوفاء بجانب من الاحتياجات المطلوبة لمحطات التوليد والمصانع كثيفة الاستهلاك بعد أن استقبل ميناء العين السخنة أول سفينتين عائمتين لتخزين شحنات الغاز الطبيعى المسال وإعادته لحالته الغازية مرة أخرى وتدفعه إلى الشبكة القومية للغازات الطبيعية خلال السنوات الخمس المقبلة لتتمكن من خلالها من استقبال شحنات الغاز الطبيعى المسال التى تم التعاقد عليها مع الشركات العالمية الفائزة بمنافصة توريد الغاز المسال خلال العامين الحالى والمقبل.

أوضح الوزير أنه وضعنا استراتيجية تستهدف زيادة الوعى بأهمية ترشيد الطاق من خلال المبادرات الهادفة لتغيير نمط الاستهلاك الحالى إلى الاستخدام الرشيد والكفء والاتجاه لإيجاد مزيج آمن للطاقة المستخدمة وتنويع مصادرها باستخدام الطاقة المتجددة والجديدة والفحم والطاقة النووية كخطوة على الطريق بدلا من الاعتماد الحالى على البترول بنسبة ٩٤٪ وكذلك استخدام بدائل الوقود الممكن للصناعات المختلفة ما يوفر احتياجات محطات الكهرباء وعلى سبيل المثال مصانع الأسمنت مجهزة لاستخدام الفحم وتوفير البترول.

فالتطورات التى شهدها سوق البترول العالى الحالية والانخفاض فى الأسعار العالمية للبترول وتسجيلها مستويات تقترب من حاجز الـ ٤٠ دولارا للبرميل بسبب تراجع الطلب ووجود فائض فى العرض العالمى يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات خاصة فى أنشطة البحث والاستكشاف فضلا عن التأثير السلبى على الاستثمار فى مصادر الطاقة غير التقليدية.

كما أن عودة الاستقرار والتوازن لأسواق البترول العالمية وأسعاره تستدعى العمل على دعم التعاون بين الدول الأعضاء فى زوبك والدول غير الأعضاء خصوصا أن الدول خارج أوبك تستأثر بنسبة ٦٠٪ من إجمالى الإنتاج العالمى للبترول باعتبار التعاون هو العامل الرئيسى لتحقيق الهدف المنشود من خلال دعم الحوار المباشر بين الطرفين ومشاركة الدول خارج أوبك فى اجتماعاتها بصفة مراقب لتقريب وجهات النظر.

والوزارة تتبنى استراتيجية للتوسع فى استخدام الغاز الطبيعى بالمنازل فى مختلف المحافظات خصوصا المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة باعتباره أحد الحلول المهمة لترشيد استهلاك البوتاجاز وتخفيف عبء الدعم الموجه للبوتاجاز فى الموازنة العامة للدولة.

أضاف أنها تستهدف خلال العام المالى الحالى توصيل الغاز الطبيعى إلى ١.٢ مليون وحدة سكنية وهو برنامج طموح متركز على المناطق الشعبية بالأخص فى محافظات الصعيد فى إطار تطوير الخدمات التى تؤدى للمواطنين.

وتتبنى الوزارة سياسات اصلاحية اقتصادية من خلال تنفيذ برنامج شامل لإصلاح دعم الطاقة خلال فترة تتراوح ما بين ٥ و٦ سنوات.

وتعد الوزارة خطة لتنويع مزيج للطاقة أكثر توازنا والبدء فى إصلاح سوق الغاز لافتا إلى أن الموافقة على مشروع قانون الغاز وإنشاء جهاز تنظيمى بهدف تحقيق انطلاقة حقيقة لهذا النشاط إضافة إلى تحويل مصر لمركز محورى إقليمى للطاقة خاصة أنها تمتلك كل المقومات لتصبح مركز محورى إقليمى للطاقة خاصة أنها تمتلك كل المقومات للقيام بهذا الدور.

كما يتم حاليا إتخاذ إجراءات لزيادة الإنتاج المحلى من البترول والغاز لتلبية احتياجات البلاد من خلال الإسراع فى مشروعات تنمية الحقول المكتشفة وتأمين جانب من احتياجات البلاد من الغاز الطبيعى من خلال استيراد كميات من الغاز الطبيعى المسال وتطوير ورفع كفاءة معامل التكرير والبنية الأساسية فضلا عن تنمية صناعة البتروكيماويات لتعظيم القيمة المضافة.

وحول تقديرات إنتاج حقل ظهر قال إنه سيبدأ إنتاجه نهاية ٢٠١٧ بما يتراوح بين ٧٠٠ مليون ومليار قدم مكعب يوميا ثم يزيد إلى ١٠٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فى ٢٠١٩.

كما أن حقلى ظهر وشمال الإسكندرية اللذان سيبدأن إنتاجهما بنهاية ٢٠١٧ سيسهمان فى تحويل مصر إلى مركز إقليمى للطاقة والغاز خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢ أن تكون لديهم مقدرة واكتفاء ذاتى وأن يقل الاستيراد كى تصبح مصر مركزا إقليميا للطاقة.

بالإضافة إلى حقل ظهر تم اكتشاف حقل كبير فى منطقة شمال الإسكندرية وسيبدأ إنتاجه منتصف ٢٠١٧ بنحو ٤٥٠ مليون قدم مكعب يوميا يزيد إلى مليار و٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فى ٢٠١٩ وهو ما سيعوض النقص الموجود فى الغاز.

وحول مفاوضات العربية للاستثمارات البترولية أبيكورب للمساهمة فى مشروعات الطاقة بمصر قال الملا بحثنا موقف المشروعات التى تساهم فيها الشركة فى مصر حيث تساهم شركة أبيكورب بنسبة مختلفة فى مشروعات بمصر فى مجال البتروكيماويات والغاز الطبيعى وهى شركات موبكو والمصرية البحرينية لمشتقات الغاز وايميثانكس والإسكندرية فايبر.

واستعرضنا مشروع مجمع البتروكيماويات الجديد المزمع إنشاؤه بمنطقة محور قناة السويس والتى تقدر استثماراته بما يتراوح ما بين ٦ مليارات دولار وسيسهم فى إقامة منطقة صناعية تقوم على إنتاج للعديد من الصناعات البتروكيماويات الوسيطة والنهائية.

أضاف توجد العديد من المشروعات الاقتصادية فى مجالات البترول والغاز والبتروكيماويات يمكن زن تساهم فيها أبيكورب أو من خلال تمويلها لهذه المشروعات استنادا لتخصصها وقدرتها فى هذا المجال.

وأكدت شركة أبيكورب استعدادها لدعم التعاون ودراسة المساهمة فى تمويل المشروعات الجديدة وأوضح أن حجم استثمارات الشركة منذ إنشائها بلغ حوالى ١٦ مليار دولار.

وحول ملامح خطة الوزارة لتطوير البنية التحتية فى مشروعات القطاع قال الوزير إن الفترة المقبلة تحتاج إلى مجهود وتنمية من أجل تحسين الاقتصاد المصرى لافتا إلى أن قطاع البترول هو المحرك الرئيسى فى الدولة فالقطاع لديه أهداف فيتمية الموارد البترولية ومن خلال طرح مزايدات فى الغاز طرق أحد شركات الهيئة العامة للبترول وهناك خطوات تقوم بها لتحسين الاستثمار فى قطاع البترول مشيرا إلى أن هناك تجهيزات وقوانين جديدة يجرى إعدادها من أجل طرح المزايدات وتنظيمها.

فالاتفاقيات الحالية فى الزيت والغاز التى يتم التعاقد عليها خلال الشركاء الأجانب نسعى إلى تنميتها من خلال تعديل الأسعار والاتفاقيات لكى يكون توازن اقتصادى بين المستثمر الأجنبى وشركاء قطاع البترول.

كما أن لدينا خطة فى تطوير البنية التحتية بالعمل على تطوير المعامل من أجل تعظيم أدائها بشكل أفضل موضحاً أن هناك تطويراً لمشروعات التكرير مثل معمل ميدور بالإسكندرية فضلا عن تطوير خطوط الأنابيب باعتبارها عنصر أساسى فى نقل المنتجات البترولية وإنشاء شبكات جديدة بالإضافة إلى تطوير الموانئ المصرية.

متابعة - مى رفاعى

توصيل الغاز الطبيعى لـ ١,٢ مليون وحدة سكنية خلال العام المالى الحالى

برنامج شامل لإصلاح دعم الطاقة خلال ٥-٦ سنوات

الصحراء الغربية ركيزة أساسية لتعزيز إنتاج الزيت الخام

حقل « ظهر » يبدأ الإنتاج نهاية ٢٠١٧ بطاقة مليار قدم مكعب من الغاز يوميا

PRESS CLIPPING SHEET